مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: اليابان نموذج الانفتاح والمحافظة على الذات
اسم الكاتب: م.د. سعيد رشيد عبد النبي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6784
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 03:00 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

اليابان نموذج الانفتاح والمحافظة على الذات

المدرس الدكتور
سعيد رشيد عبد النبي
كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد

المقدمة

تقدم اليابان نفسها نموذجاً في عملية النهوض والتقدم مجدداً من ويلات حرب مدمرة تعرضت لها من قبل القوات الامريكية في الحرب العالمية الثانية، وسقوطها تحت الاحتلال الامريكي، بعد ان تفردت هذه الدولة باستخدام واقعي للسلاح الذري حيث ضربت مدينتي هيروشيما وناجازاكي بالقنابل الذرية يومي السادس والتاسع من نيسان عام ١٩٤٥، والتي لازالت اثارهما شاخصة للعيان حتى الوقت الحاضر، فتحولت اليابان الى بلد شبه مهدم بالكامل عند نهاية تلك الحرب ولا يشابهها انذاك الا العراق اليوم.

لكن اليابان استطاعت ان تحرز تقدماً ملموساً مما توفر لها من تظافر العديد من العوامل الايجابية التي ساهمت مجتمعة في استنهاضها مجدداً، لعل من بين ابرزها، وفي مقدمتها اشاعة روح الانفتاح والتسامح ونبذ الصراع والتنافر والتقاطع على المستويين الداخلي والخارجي للاخذ بعناصر النهوض والتقدم، الى جانب الاحتفاظ بكل مقومات الذات القومية في الاستمرار والبقاء وذلك وفق عملية تخطيط واعية.

لقد جاء اختيار هذا البحث للوقوف على هذا النموذج بغية الاستفادة من دروسه عندما يراد ان يصار الى بناء تجربة نهضوية في اية دولة من دول العالم الاخرى.

ولاجل تحقيق هدف البحث فقد جرى القيام بتوزيع مادته على ثلاثة مباحث وخاتمة.

في المبحث الاول اقتضت الضرورة ابتداءاً تلمس الجذور الفكرية لمواقف اليابانيين من قضية العلاقة بين الانفتاح على الخارج والمحافظة على الذات اليابانية باتجاه تأصيل حقيقة كون هذه القضية لا تنطلق من فراغ، او قد املتها الظروف الموضوعية والمبررات الواقعية الدافعة نحو الاخذ عن الآخرين بطريقة طواعية وفق عملية اختيار وانتقاء، او بطريقة جرى فرضها وانتهاجها بارادة خارجية.

وتعرض المبحث الثاني لجوانب ومجالات الانفتاح الياباني على الخارج سيما تلك التي سهلت على اليابانيين نقل نماذج التقدم من قيم ومعارف وتكنولوجيا، ساهمت في رفد الحياة السياسية اليابانية وتقويتها الى درجة وفرت لليابان بناء نظام سياسي له كافة

مستلزمات البقاء والاستمرار وتجاوز الازمات التي كاد لها ان تعصف باليابان كدولة وباليابانيين كشعب لولا قوة بنائه الثابتة والراسخة في عقول وافكار قادة اليابان الذين تمتعوا بحنكة سياسية خاصة في تعاملهم مع قوات الاحتلال والاجراءات التي اتخذتها لتوجيه مسيرة اليابان بالاتجاه الذي يوفر لهم تحويل هذه الدولة على وفق مخططاتهم المسبقة، غير ان اليابانيين متمثلين بقياداتهم السياسية استطاعوا بحنكتهم المعهودة جعل تلك الاجراءات الامريكية لصالح اليابان، ولاشك ان للظروف الدولية دوراً في نجاحات اليابانيين في ذلك.

واخيراً يوضح المبحث الثالث خصوصية الذات اليابانية التي حافظت على بقائها واستمرارها رغم تدفق تلك النماذج من الخارج وهي تنعكس في التكوين الاجتماعي والسياسي لليابان اليوم.

وينتهي البحث بخاتمة تضمنت ابرز منا يمكن ان يقدمه النموذج الياباني في باب الانفتاح على الخارج والمحافظة على الذات الى الآخرين من دروس يمكن الاستفادة منها.

المبحث الاول
الجذور الفكرية لقضية العلاقة بين الانفتاح والمحافظة

ان اية محاولة لتلمس مواقف المفكرين اليابانيين من قضية العلاقة بين الانفتاح على الخارج والمحافظة على الذات اليابانية تحتم القول اولاً بأن اليابان قد بدأت نهضتها وانفتاحها على العالم الخارجي عام ١٨٥٣ حين دق الجنرال الامريكي "ماثيو كالبريث بيري" بسفته الاربعة ذات الاعلام السوداء ابواب خليج طوكيو مطالباً بفتح ابواب موانئ اليابان للتجارة مع الغرب، بعد ان كانت تعيش حياة العزلة شبه التامة[١]. وثانياً بأن النهضة اليابانية الحديثة والمعاصرة قد جاءت عقب ما يعرف بعصر المايجي عام ١٨٦٨[٢]، حيث دخلت اليابان المجتمع الدولي، فكان من الطبيعي ان تتعرض، كغيرها من

---

(١) د. سعيد رشيد عبد النبي ومحمد حردان علي، اليابان من العزلة الى العالمية، مجلة كلية التربية-الجامعة المستنصرية، العدد الاول-السنة٢٠٠٢، ص ص ١٨٣-٢١٨.
والواقع ان حملة الجنرال "بيري" كانت جزءاً من مجموعة من العوامل اهمها واخطرها:
فيما يذهب المؤرخون المعاصرون-الهجوم على الصين فيما يعرف بحرب "الافيون" من اجل فتح موانئها عنوة للتجارة مع الغرب، وبعد هذه الحرب (١٨٤٠-١٨٤٢) تركز اهتمام اوروبا في شرق اسيا على الصين، وكان لهذا الاهتمام تأثيره على اليابان، ففي كلتا الحالتين كانت القوى الغربية تحاول السيطرة على امم الشرق الاقصى التي لم يكن التحديث قد اصابها بعد، كي تؤسس سوقاً عالمية راسمالية موحدة. للمزيد من التفاصيل، انظر: عفاف عبد المعطي، مصر واليابان.. تجربتان، مجلة السياسة الدولية، العدد التاسع والثلاثون، ابريل ٢٠٠٢.

(٢) كلمة "المايجي" تعني الحكم المستنير وتطلق على فترة حكم الامبراطور ماتسوهيتو ١٨٦٨-١٩١٢، اما عام ١٨٦٨ فهو العام الذي قامت به حركة المياجي حيث اقتحمت مجموعة من العسكريين مقر كبير نبلائهم-الذي احتل منصب حكم اليابان- وتجريده من منصبه وممتلكاته واعلنوا عودة الامبراطور رسمياً الى بؤرة الحياة السياسية. اما قبل هذا التاريخ فان اليابان كانت تعيش في ظل ظروف فرضها عليها النظام السابق والمعروف باسم نظام توكوجاوا الذي استمر للفترة بين عامي ١٦٠٣-١٨٦٨ وتميز بالنظام المركزي الصارم، وحياة العزلة شبه التامة حيث قام بغلق ابواب اليابان بوجه العالم الخارجي. للمزيد من الاطلاع ينظر د. عبد الغفار رشاد، التقليدية والحداثة في التجربة اليابانية، بيروت، مؤسسة الابحاث العربية، الطبعة الاولى ١٩٨٤، ص١٧.

دول العالم غير العربي، الى العديد من الانماط الوافدة، المتمثلة بالتيارات والمؤثرات العالمية[٣]، سواء تلك التي جاءت برغبتها وطوع ارادتها او انها فرضت عليها من الخارج وارغمت على تبنيها.

وثالثاً فان مواقف المفكرين اليابانيين ازاء هذه التيارات والمؤثرات الوافدة، من افكار ومؤسسات، قد تميزت، تأسيساً على ما تقدم، باتجاهات ثلاثة توزعت ما بين مؤيدي تدفق تلك الانماط من الخارج، او رافضين لكل ما هو غربي في الوقت الذي ينادون للتمسك بالتراث والحافظ على التقاليد اليابانية في صورتها النقية، او الداعين الى التوفيق والتزاوج بين انماط منتقاة من التراث الياباني بعناصره الوطنية المحلية والجديد الغربي المتمثل بالعناصر الاجنبية الوافدة[٤].

وبناءً على ذلك فاننا نعتقد، كما يعتقد غيرنا من ذوي الاهتمام بدراسة التجربة اليابانية، ان هذه الاتجاهات قد شكلت ثلاثة مسارات فكرية على التوالي: الاتجاه التغريبي والاتجاه التراثي والاتجاه التوفيقي، وعليه يبدو من المناسب التطرق الى الطروحات الفكرية لكل منها في فقرة مستقلة.

١. الاتجاه التغريبي وهو الاتجاه الذي يعرف ايضاً بالاتجاه الليبرالي ولعل من بين ابرز رواده ومفكريه "فوكوزا يوكيشي ١٨٣٥-١٩٠١" و"يوشيجورا كانترو ١٨٦١-١٩٣٠" و"هاني جورو ت ١٩٠١"[٥]، وهم الذين نادوا بضرورة الاخذ بالانماط الغربية والتراجع عن التقاليد اليابانية، باعتبار ان ذلك يشكل الاطار والشرط الاساس الذي يكفل بقاء اليابان في العالم المعاصر والتوجه بها نحو الانماط العصرية الحديثة. ويبدو ان هؤلاء الرواد المفكرين هم من اولئك الذين شاهدوا الغرب والموا به خلال اسفارهم ودراستهم لمختلف جوانب الحياة في الدول الاوروبية والولايات المتحدة الامريكية، الى جانب قراءاتهم لافكار ونظريات كبار المفكرين الغربيين امثال "جان جاك روسو" و"جون ستيوارت ميل" و"ادموند بيرك" و"جيرمي بنيثام" و"هيربرت سبنسر" و"كارل ماركس" وغيرهم[٦].

ومن الجدير بالاشارة ان كل من هؤلاء المفكرين اليابانيين قد تميز بعدة مراحل من تطوره الفكري، فالمفكر الليبرالي "فوكوزاوا يوكيشي" على سبيل المثال، قد مر بثلاث مراحل وفق هذا التطور، فالمرحلة الاولى ١٨٦٢-١٨٦٩ قد ركز خلالها على التعريف

---

[٣] اختلفت التيارات العالمية التي ارتبطت بها اليابان من مرحلة الى اخرى. ففي بداية نهضتها تغلغلت الانماط الليبرالية في نسيج المجتمع والفكر اليابانيين، ثم لم تلبث الافكار الاشتراكية ان وجدت طريقها الى جانب الفكر الليبرالي بداية العشرينات من القرن الماضي، وفي اعقاب الحرب العالمية الثانية بدأت المرحلة التي طغت فيها المؤثرات الامريكية، ومن هنا بات من الطبيعي ان يتخذ المفكرون اليابانيون مواقف متباينة الى حد ما ازائها. ينظر:
سعيد رشيد عبد النبي، التجربة اليابانية في التنمية، اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية غير منشورة، كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد، ١٩٩٢، ص١٢١.

[٤] المصدر نفسه.

[٥] قارن مع الدكتور عبد الغفار رشاد، التقليدية والحداثة في التجربة اليابانية، مصدر سابق ذكره، ص ص ٩٦-٩٧.

[٦] حول اراء هؤلاء المفكرين الغربيين انظر:
رايموند وليامز، الثقافة والمجتمع ١٧٨٠-١٩٥٠، ترجمة وجيه سمعان، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، بلا تاريخ.

بالغرب وحضارته عبر بعض الكتب التي ذاع صيتها في حينه مثل "قدوم وذهاب الاجانب" و"الاحوال في الغرب" و"دليل السياحة في الغرب" و"العلوم الطبيعية المصور" و"جدول تتبع البلدان"[٧].والمرحلة الثانية ١٨٦٩-١٨٧٧ قدم "فوكوزاوا" ابرز ما يمكن ان يفيد منه اليابان من الحضارة الغربية وعلومها، وكتب في هذه المرحلة كتابين مهمين هما "تشجيع المعرفة" و"الالمام بالحضارة"[٨].

اما المرحلة الثالثة والاخيرة والتي تمتد من سنة ١٨٧٧ حتى وفاته عام ١٩٠١، فقد وضع فيها صيغة يابانية للفكر الحديث في قضية الموروث والمكتسب من الاخر. فرأى الغرب يمتاز عن الشرق بالاعتماد على المنهج العقلي والرياضيات، وطبق رؤيته على بلاد العالم فوجد افريقيا تعيش مرحلة التوحش، وتركيا والصين واليابان يعيشون مرحلة البربرية، واوروبا الغربية وامريكا تعيشان مرحلة المدنية، فاذا ارادت اليابان ان تأخذ بمرحلة المدنية فعليها ان تطرح مرحلة البربرية وتتخذ من الغرب المثل الاعلى في ارساء اسس التربية بما يتوافق مع ظروف موروثها وحالية حاجاتها[٩].وهكذا الحال مع بقية المفكرين الليبراليين الذين تركزت طروحاتهم الفكرية عموماً حول:

أ. احلال القيم الغربية محل القيم اليابانية.
ب. التأكيد على الطريق الليبرالي وحركة حقوق الشعب.
ج. مهاجمة استمرار التأثيرات الصينية.
د. كراهية الحكم العسكري.

ولا يفوت القول في هذا السياق انه مع نهاية الحرب العالمية الاولى بدأ الاهتمام بالافكار الماركسية، وخاصة على يد المفكر "هاني جورو" الذي يعد من ابرز المفكرين الماركسيين في اليابان حينها. حيث سعى الى تعديل النظرية الماركسية لتتواءم مع الظروف اليابانية، وذلك باسلوب امتاز بالبساطة والوضوح، رافضاً بشكل مطلق التقاليد اليابانية في هجومه على النظام الامبراطوري، وتجلت شجاعته في مهاجمته عقلية الماضي، وفي آثار آرائه ومقاومته للحكم العسكري[١٠].

وكانت النتيجة ان اصبحت هناك ثلاثة مجاميع من المفكرين اليابانيين، منهم الماركسيون، الى جانب الليبراليون، ثم رافق ذلك وتلاه ظهور العناصر القومية المتطرفة والنازية في ثلاثينيات واربعينيات القرن العشرين حيث وجدت هذه العناصر في اليابان العديد من الخصائص المشتركة التي تجمع بينها وبين الفاشية الايطالية، في اطار الشعور بالتفوق القومي والتميز الثقافي في مقارنة مع الامم الاخرى[١١].

---

(٧) رؤوف عباس، التنوير بين مصر واليابان، دراسة مقارنة في فكر رفاعة الطهطاوي وفوكوزاموا يوكيشي، القاهرة، دار مبريت، ٢٠٠١، ص ٨٥.
(٨) المصدر نفس، ص ١٠٢.
(٩) المصدر نفسه، ص ١١٧.
(١٠) الدكتور عبد الغفار رشاد، التقليدية والحداثة في التجربة اليابانية، مصدر سابق ذكره، ص١٠٢.
(١١) المصدر نفسه، ص١٠٢.

ورغم فترة الاحتلال الامريكي، فقد شهد الفكر الياباني منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وفي ظل الحرية الاكاديمية وحرية التعبير، مرحلة جديدة من الازدهار والتطور، سواء في الجانب الليبرالي او الاشتراكي[١٢].

٢. الاتجاه التراثي وكان من ابرز رواده واكثرهم نشاطاً في تصدر الاتجاه الرافض للانماط الجديدة الوافدة، الى جانب قبول العودة الى التراث، المفكر الياباني "كيتا ايكي" و"فوجي ساواشيكا" و"هاسيجاوانا يوزيكان"، وهؤلاء المفكرون الاخيرون هم الذين استمدوا افكارهم من مفكري مدرسة ميتو[١٣].

وهؤلاء جميعاً قد نادوا بضرورة[١٤]:

أ. الدفاع عن التراث الياباني، وخصوصية اليابان وتفوقها.
ب. سيطرة الدولة على المجتمع بصورة مطلقة.
ج. الاخذ بالتعاليم البوذية، واعتبار ديانة "الشنتو" دين الدولة الرسمي.
د. التأكيد على النظام العائلي لما له من قدسية.
ه. ازالة التأثيرات الغربية، وابعادها عن الافكار والمؤسسات التقاليدية اليابانية.

غير ان هذا الاتجاه الرافض لكل ماهو غربي، ورغم انه بلغ اوج نشاطاته بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية ولاسيما في منطقة المحيط الهادي، لم يتمكن في واقع الامر، من بلورة حركة فكرية قادرة على تعزيز هذا الرفض ومواصلته، لان اليابان كانت في حينها بحاجة الى المنجزات العلمية الغربية والامريكية، وعليه فقد اقتصر تأثيره، خلال فترة الحرب خصوصاً، على بعض الجوانب ذات الاهمية التي لا ترقى الى مستوى التأثير الفاعل في مقاطعة كل ما هو غربي، مقتصراً على جوانب تبدو ثانوية في الحياة اليابانية، مثل العزوف عن مشاهدة الافلام الانجليزية والامريكية، ومقاطعة حضور مسرحياتها، وتحطيم الوسائل الايضاحية المستعملة في الطرائق التعليمية لمختلف المراحل الدراسية، الامر الذي تسبب في صعوبة الاستمرار بتدريس اللغات الحية وفي مقدمتها اللغة الانجليزية لتلك المراحل المتعددة[١٥].

مع ذلك فان المجتمع الياباني قد شهد العديد من التغييرات بكافة مستوياته في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، لدرجة اصبح الكثير من اليابانيين اليوم لا يعرفون عن قيم وانماط اجدادهم بصورة واسعة، لكن لازالت ثمة اراء تنادي باحياء هذا الاتجاه بغية ان يبقى اليابانيون يحتفظون بخصائصهم المميزة بين شعوب العالم.

---

(١٢) المصدر نفسه، ص١٠٣.

(١٣) نسبة الى اسم المقاطعة التي ظهروا فيها، ومن هؤلاء المفكرين: "اوكوني ناكاماسا ١٧٩٢-١٨٧١" و"هيراتا اتسوثين ١٧٧٦-١٨٤٣" وحول افكار هؤلاء ينظر

W. G. Beasley, The Modern History of Japan, London, The Shenval press, 1963, pp-50-51.

(١٤) Ibid., pp.152-153.

(١٥) Ibid., pp.155-156

٣. الاتجاه التوفيقي وهو الاتجاه الذي سعى فيه مفكروه ورواده الى تبني الطروحات الفكرية للاتجاهين السابقين-التغريبي والتراثي-والتوفيق بينهما في اطار عملية مقصودة ومخططة لتطويعها والتزاوج بينها. وقد جاء ذلك بعد ان ايقن مفكرو هذا الاتجاه بان هناك ضرورة تفرض نفسها على اليابانيين جميعاً والمتمثلة بتبني الانماط الوافدة من مؤسسات ونماذج غربية الى جانب المحافظة على تلك المحلية النابعة من التقاليد اليابانية. ومن هنا لجأ هؤلاء المفكرون الى توظيف هذه التقاليد كاساس لتطويع الانماط الوافدة وتشكيلها بما ينسجم والواقع الياباني وبهذا فان فكرة الجمع والتوليف بين الفكرة ونقيضها تمثلان اهمية خاصة في الفكر الياباني المعاصر[١٦].

ولعل من بين ابرز المفكرين اليابانيين الذين تبنوا الاتجاه التوفيقي هذا تذكر "اينوكواشي ١٨٤٣-١٨٩٥" و"ابتوتيتسوجيرو ١٨٥٦-١٩٤٤" و"تايتيوم سويكي ١٨٦٧-١٩١٦" و"تيشيد اكيتادرو ١٨٧٩-١٩٤٥"[١٧]. وعند استعراض افكارهم التوفيقية نجدها واضحة في الجوانب التالية:

أ. الايمان بالمبادئ الدستورية باعتبارها ذات اهمية في تحديد سلطات العرش الامبراطوري، وحماية حقوق المواطنين.

ب. تقوم الحكومات ممثلة لمصالح المجتمع بجميع طبقاته وشرائحه الاجتماعية، وليست قائمة على اسس حزبية ضيقة.

ج. التأكيد على مركزية الامبراطور الياباني باعتباره محور الولاء القومي، والتأكيد ايضاً على علاقات طاعة الابن للاب باعتبارها جوهر الاخلاقيات اليابانية.

د. الحنين للتراث والتوق الى الماضي الى جانب المناداة للاخذ بالانجازات العلمية والثقافية الغربية والامريكية.

ه. اعتبار التعليم اداة لا ثراء الدولة وتقويتها، كونه يجمع بين العلوم الغربية وبين القيم الروحية اليابانية[١٨].

يتضح في ضوء ما تقدم ان هذا الاتجاه هو الذي ارسى القواعد الخاصة بممارسة السلطات من خلال المبادئ الدستورية، وانتقال السلطة في اطار مبدأ المنافسة، ومبادئ دولة الرفاهية ومجتمع الوفرة، الى جانب استمرار السمات التراثية، وهو الامر الذي ضمن بقاء اصحاب هذا الاتجاه في السلطة اليابانية بصورة عقلانية.

---

[١٦] محمد الرميحي، كيف يبدو العرب في نظر اليابانيين، جريدة الحياة، العدد ١٤٨٩٥ في ٧ كانون الثاني ٢٠٠٤.

[١٧] Ian Nish and charless Duns, European studies on Japan, Ten tererden Kent, England, Paul Norbury Publication, 1979, pp. 161-163.

[١٨] ماكوتواسو وايكوو امانوا التعليم ودخول اليابان العصر الحديث، سفارة اليابان بجمهورية مصر العربية، ١٩٧٦، ص ص١٠٥-١٠٧.

المبحث الثاني
مجالات الانفتاح الياباني على الخارج

لعبت البيئة الدولية دوراً بارزاً في بناء اليابان المعاصرة، ليس فقط كونها ساحة رحبة لتأخذ اليابان دورها في علاقات التفاعل والتأثير بطريقة تتناسب وقدراتها الذاتية وفي مقدمتها القدرات الاقتصادية التي تؤهلها للاضطلاع بالدور العالمي بصورة ايجابية[١٩]، بل اعتبارها مصدراً للعديد من النماذج،سواء تلك التي جلبتها اليابان طوع ارادتها، او تلك التي فرضت عليها من الخارج وارغمت على تبينها، لتمتزج بمقومات وانماط البيئة اليابانية وتتفاعل معها لتطرح في النهاية خصوصية لليابان تميزها عن غيرها من دول العالم الاخرى.

وعليه فان متطلبات البحث تفترض مناقشة مجالات الانفتاح هذه في ضوء فقرتين نتطرق في الفقرة الاولى تلك التي جلبتها اليابان بأختيارها، كما اسلفنا، ونطلق عليها تسمية الانماط المختارة، وتلك التي جرى فرضها على اليابان من الخارج فتتلائم معها مفردة الاجراءات المفروضة، وهي بلاشك عبارة عن مجموعة الاجراءات التي فرضتها قوات الاحتلال الامريكية عقب الحرب العالمية الثانية على اليابان.

ونود التنويه الى اننا سنقوم بمواصلة الحديث عن تلك الانماط المختارة حتى الوقت الحاضر ضمن هذه الفقرة، اما الانماط التي شملتها الاجراءات الامريكية المفروضة فسوف نكتفي بتحديدها مؤجلين مناقشة مستقبلها في المبحث الثالث لان الهدف هو تبيان الكيفية التي استطاع فيها اليابانيون، وبما امتلكوه من حنكة سياسية من جعل تلك الاجراءات لصالح اليابان.

١. الانماط المختارة:

لقد وجدت اليابان نفسها امام العديد من النماذج، وان كان هناك لاحداها، وفي فترات زمنية معينة من بدايات انطلاقتها نحو النهوض والتقدم بعد حركة المايجي عام ١٨٦٨، تفوقاً واضحاً، كما هو الحال مع النموذج البروسي الذي ظهرت تأثيراته في صياغة اول دستور صدر لليابان عام ١٨٨٧، حيث تم اقتباس ونقل كثير من القواعد القانونية الالمانية التي تضمنته، وجرى بناء المؤسسات اليابانية وفق النموذج البروسي. كما توفرت لليابان نماذج اخرى لتأخذ من عناصرها في تأسيس وتطور الاحزاب السياسية وممارساتها لنشاطاتها وفق الطريقة الديمقراطية واللعبة السياسية، كالنموذج الفرنسي والنموذج البريطاني. كذلك اخذت عن النموذج الصيني في بناء الجهاز الاداري او البيروقراطية[٢٠].

---

[١٩] د. سعيد رشيد عبد النبي اليابان والعضوية الدائمة في مجلس الامن، مجلة دولية العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد، العدد ١٢، ايلول ٢٠٠١، ص ص١٠٤-١٠٥.

[٢٠] د. عبد الغفار رشاد، التقليدية والحداثة في التجربة اليابانية، مصدر سابق ذكره، ص ص ٥٨-٥٩.

ونظراً لتعدد الجوانب والمجالات التي وجدت هذه النماذج وغيرها طريقها الى البيئة اليابانية، كما هو الحال مثلاً في مجالات نقل التكنولوجيا وبناء تكنولوجيا وطنية واساليب الاعمال المصرفية والمالية، واقامة الاتحادات الصناعية، والاصلاح الزراعي، ومشاكل البيئة الى غير ذلك من الجوانب التي نعتقد انها تقع خارج نطاق موضوع البحث، لذا سوف نعرض للبارز فيها وذي علاقة بالموضوع وعلى الوجه الاتي:

أ. **البرلمان:** ويعرف في اليابان باس/-الدايت-الذي تأسس بموجب القرار الذي اتخذته الحكومة اليابانية، طبقاً لما نص عليه الدستور الياباني عام ١٨٨٧، والقاضي باقامة جمعية وطنية من ممثلي الشعب الياباني، تتشكل عن طريق الانتخابات، وتتألف من مجلسين هما مجلس الشيوخ وتتم عضويته، في الغالب، بالوراثة او التعيين، ومجلس النواب وتكون العضوية فيه بواسطة الانتخاب[٢١].

وعلى الرغم من بدايته المحدودة، بسبب المركز الذي كان يحتله الامبراطور بموجب الدستور اعلاه، فقد اصبح هذا البرلمان بموجب الدستور الحالي، والساري المفعول منذ عام ١٩٤٧ حتى الان، اعلى سلطة تشريعية في اليابان، بعد ان تخلى الامبراطور السابق "هيرو هيتو ١٩٠١-١٩٨٩" عن جميع الشعارات الخاصة بالمركز الامبراطوري ليتحول الى مجرد رمز للدولة ووحدة شعبها[٢٢].

وتجدر الاشارة الى ان البرلمان الياباني الحالي، وهو يتكون من مجلسين، تتوزع مقاعده على مجلس النواب بـ ٤٨٠ مقعداً يجري انتخابهم على قاعدة تمثيل الدائرة الانتخابية وتجري تمثيل الاحزاب السياسية فيه صورة نسبية تبعاً لحجم الاصوات التي ينالها كل حزب[٢٣]. ومجلس الشيوخ وله ٢٤٧ مقعداً تتم اعادة انتخاب نصفهم كل ثلاث سنوات، في حين تجري عملية اختيار النصف الاخر من عموم مقاطعات اليابان[٢٤].

وعموماً فان البرلمان الياباني يقوم بتشريع القوانين، واقرار الميزانية العامة، والمصادقة على الاتفاقيات والمعاهدات، وتعيين رئيس الوزراء، وهو في جميع ممارسته يأخذ في احيان بقاعدة الاغلبية في الاصوات، ولكنه في بعض القضايا يعمل وفق قاعدة الثلثين لتحقيق الاغلبية[٢٥].

ب. **الاحزاب السياسية:** اعتمد النظام السياسي الياباني على نظام التعددية الحزبية، مستكملاً بذلك مستلزمات الديمقراطية، وقد اخذت الاحزاب طريقها، تدريجياً، في السيطرة

---

[٢١] المصدر نفسه، ص٥٩.

[٢٢] ادوين رايشاور، اليابانيون، ترجمة ليلي الحيالي، سلسلة عالم المعرفة ١٣٦، الكويت، ١٩٨٩، ص٢٥٧.

[٢٣] مسعود ظاهر، عودة الاستقطاب الحاد الى الحياة السياسية اليابانية، جريدة الحياة، العدد ١٤٨٥٨، في ٢٩ تشرين الثاني ٢٠٠٣.

[٢٤] Facts and Figures of Japan, 2004, published by the Foreign press center Japan, Tokyo, 2004, p25.

[٢٥] Ibid. p.26.

على الحياة السياسية من خلال حضورها الفاعل في البرلمان، رغم ان هذه الاحزاب قد بدأت في اليابان كفكرة جديدة في الخبرة السياسية، وبصورة متواضعة[٢٦].

وتشير خريطة القوى السياسية الحالية الى اولاً ان هذه الاحزاب تشمل كلاً من الحزب الديمقراطي الليبرالي، والحزب الاشتراكي، وحزب الكوميتو الجديد، وحزب المحافظين الجديد، والحزب الديمقراطي، ونادي الحر الجديد، والحزب الشيوعي[٢٧].

والملاحظ ان الحزب الديمقراطي الليبرالي هو الحزب الوحيد الذي امسك بزمام الحكم في اليابان منذ عام ١٩٥٥ وحتى الوقت الحاضر، باستثناء فترة بسيطة استطاعت خلالها احزاب يابانية صغيرة من تشكيل ائتلاف في عام ١٩٩٣ والحاق الهزيمة به انذاك، وتكوين نظامها السياسي في اليابان، لكنها لم تصمد طويلاً امام تحديات السلطة، ونقص الخبرة السياسية في ادارة دفة السلطة، الامر الذي دفعها الى تقديم استقالتها عام ١٩٩٦، ليعود الحزب الديمقراطي الليبرالي الى الحكم من جديد[٢٨].

ولاشك ان قوة الحزب الديمقراطي الليبرالي في اليابان مردها جملة عوامل توفرت له دون غيره من الاحزاب السياسية اليابانية، فهو وان كان يمتد بجذوره التاريخية الى بداية نهضة اليابان، وطابعه المحافظ، وتركيبته المتنوعة، غير ان الاهم من ذلك قدرته في انتهاج اسلوب التحالف والائتلاف مع الاحزاب الاخرى لضمان الغالبية الكبيرة في البرلمان، هذا فضلاً عما يتمتع به زعيم الحزب "جونتشيرو كويزومي" من قدرات تؤكد انه رجل سياسة من الطراز الاول، وشخصية شعبية، معروف بتواضعه، وآرائه الاصلاحية التي بدأ تنفيذها منذ عام ٢٠٠١، وواصل ذلك بعد اعادة انتخابه عام ٢٠٠٣، ويعتبر مؤيداً قوياً للادارة الامريكية الحالية[٢٩].

ج. **البيروقراطية:** وهي الاجهزة الادارية التي تميزت بالتخصص والعقلانية، وتم تجنيدها على اعتبارات الكفاءة والدقة في الانجاز، ورغم انها بدأت بداية متواضعة نتيجة الالتزام بالقواعد الادارية للنظام القديم-نظام توكوجاوا-فقد تدعمت علاقاتها بعد الحرب العالمية الثانية مع الحزب الديمقراطي الليبرالي، وصار لها اعضاء في مجلس الشيوخ والنواب، ولازالوا يتولون العديد من المناصب الوزارية اليابانية[٣٠].

والامر الذي ينبغي ادراكه في هذا المجال، انهم الجهة التي ادخلت عامل التخطيط في اليابان كأسلوب لادارة التنمية بعد الحرب العالمية الثانية وذلك بعدما ايقنت الحكومات

---

(٢٦) عبد العزيز العجيزي، الحزبية والديمقراطية في اليابان، مجلة السياسة الدولية العدد١٧، يوليو ١٩٦٩، ص ص ٨٤-١٠٤.

(٢٧) مسعود ظاهر، عودة الاستقطاب الحاد الى الحياة السياسة اليابانية، مصدر سبق ذكره، ص٦.

(٢٨) د. صلاح حسن محمد، الدور السياسي الجديد لليابان ومشكلة البناء الديمقراطي، نشرة قضايا دولية، مركز الدراسات الدولية-جامعة بغداد، العدد٣٦، بغداد ١٩٩٩، ص ص ٢٧-٣١.

(٢٩) "كويزومي.. "غورباتشوف صغير" ولد مؤيداً لامريكا" جريدة الاتحاد الاماراتية، العدد ١٠٣١٠ في ٢٧ ايلول ٢٠٠٣.

(٣٠) ادوين رايشاور، اليابانيون، مصدر سابق ذكره، ص٢٥٧.

اليابانية المتعاقبة بقدرة القطاع الخاص وتوسيع نفوذه مع ضرورة عدم التدخل في نشاطاته بدرجة كبيرة الى جانب الاكتفاء بتوجيهه[٣١].

ولعل ابرز ما يمكن ملاحظته في هذا المجال، ان البرلمان الياباني يقوم، بين الحين والاخر بأصدار القوانين التي من شأنها تقليص حجم الاجهزة الادارية، سواء على مستوى الوزارات اليابانية العاملة، حيث اصبحت حالياً بواقع عشر وزارات وذلك بموجب القانون البرلماني الصادر في نيسان ٢٠٠٣[٣٢]، او في عدد الموظفين العاملين في مؤسسات واجهزة السلطات المركزية، في الوقت الذي يترك فيه عدد هؤلاء على مستويات الادارات المحلية للمقاطعات اليابانية حسب حاجاتها لتلك الاعداد، والجدول التالي يوضح عدد الموظفين العاملين في كل من السلطة المركزية والسلطات المحلية:

سلطات الادارات المحلية (١=الف موظف)

السنوات	الحكومة الوطنية	المجموع	المقاطعات	المدن الكبيرة	النواحي والقرى
١٩٨٠	٨٥٦,٤٠٥	٣,١٦٥	١,٧٠٦	١,٠٠٤	٣٦٥
١٩٨٥	٨٣٦,٢٠٤	٣,٢١٩	١,٧٤٥	١,٠١٤	٣٦٢
١٩٩٠	٨٢٢,٦٠٠	٣,٢٢٥	١,٧٤١	١,٠١٩	٣٥٨
١٩٩٥	٨١٩,٥٩٩	٣,٢٧٨	١,٧٢٦	١,٠٥٧	٣٧٦
٢٠٠٠	٧٩٩,٨٥٥	٣,٢٠١	١,٦٦٧	١,٠٣٩	٣٩٥
٢٠٠١	٧٩٩,٧٥٢	٣,١٦٨	١,٦٤٨	١,٠٢٨	٣٦١
٢٠٠٢	غير معروف	٣,١٤١	١,٦٣٨	١,٠١٧	٣٥٥

المصدر: Facts And Figures of Japan 2004, Foreign Press center Japan, P. 25.

٢. الاجراءات المفروضة:

وهي تلك الاجراءات التي اتخذتها سلطة الاحتلال الامريكي وفرضتها على اليابان عقب الحرب العالمية الثانية لاعتقادها بدور هذه الاجراءات في تحقيق الاصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في اليابان، والنهوض بالمجتمع الياباني ومساعدته على تجاوز اثار الحرب المدمرة التي تعرض لها، ونظرا لتعدد المجالات التي شملتها هذه الاجراءات[٣٣]، فسوف نتطرق لتلك المتعلقة بموضوع البحث والمتمثلة بالاتي:

أ. مركز الامبراطور وهي من اولى القضايا الهامة التي ثارت في بداية فترة الاحتلال الامريكي، فلم يكن الغاء الامبراطورية امراً ممكناً من حيث ان الامبراطور، فضلاً عن

---

[٣١] المصدر نفسه، ص٢٥٨.

[٣٢] Facts and Figures of Japan, 2004, op. cit., p. 25.
وسوف نأتي على ذكر هذه الوزارات عندما نعرض للسلطات التي تمارس الحكم في اليابان في الوقت الحاضر وذلك في المبحث الثالث.

[٣٣] حول هذه الاجراءات وتفصيلاتها، ينظر سعيد رشيد عبد النبي، التجربة اليابانية في التنمية، مصدر سبق ذكره، ص ص ٩٨-١٠٣.

كونه الرئيس السياسي للدولة والسلطة العليا في اليابان، فانه يتبوأ مكانة روحية عالية تبلغ القداسة. لدى الشعب الياباني، وقد ثبت ذلك بوضوح عندما اطاع جميع اليابانيين الامر الامبراطوري الصادر باستسلام اليابان بعد ان خسرت الحرب، وعلى هذا كان مؤدى خلع الامبراطور والغاء منصبه، نشر الفوضى الوطنية في ارجاء البلاد وازدياد حالتها سوءاً، لذلك رأت جميع الجهات المعنية-سواء القيادة الامريكية في اليابان او الاطراف اليابانية المتعاونة، ضرورة الابقاء على منصب الامبراطور والامبراطورية في اليابان[٣٤].

وفي خطاب وجهه الامبراطور"هيروهيتو ١٩٠١-١٩٨٩" في بداية ايلول عام ١٩٤٦، اعلن تنازله عن جميع الشعارات الخاصة بقداسة المركز الامبراطوري والوهية الامبراطور، وتحول الى رمز قومي يستمد مركزه من ارادة الشعب الياباني الذي يتمتع بالسلطة المطلقة[٣٥]. وهو بذلك عمل على ادخال فكرة الملكية الدستورية الى اليابان، وقبل الجميع هذا النظام الذي يماثل الى حد بعيد نظام الملكية البريطانية[٣٦].

ب. اصدار الدستور الجديد والغاء الدستور القديم والمعروف باسم دستور المايجي لعام ١٨٨٩، والذي يعتبر ساري المفعول منذ عام ١٩٤٧ حتى الوقت الحاضر، ونص على ثلاثة متغيرات جديدة في حياة اليابانيين، يتضمن الاول بأن الشعب مصدر السيادة، والثاني يقضي بالطريق السلمي في كافة مجالات الحياة ومنها ادارة العلاقات اليابانية على المستوى الخارجي، ونبذ القوة في حل المنازعات الدولية، ويؤكد الثالث على احترام حقوق الانسان[٣٧].

ولعل ابرز ما في الدستور الياباني الحالي، اضافة الى تضمينه الاعتراف بأن الشعب مصدر السيادة، بمعنى انه جعل الامبراطور ضمن نطاق القانون، وبالتالي انه اخذ بالاسلوب الديمقراطي[٣٨]، ورفضه للحرب، او تهديده باستخدام القوة لحل المنازعات الدولية، فانه الغى الجيش الياباني، ووضع قيود صارمة على القوة العسكرية اليابانية كما وضع قيدا اخر على عدم تسليح اليابان[٣٩].

في مقابل ذلك اقام ما عرف فيما بعد بقوات الدفاع الذاتي اليابانية التي تنحصر مهماتها على شؤون الدفاع داخل الاراضي اليابانية، اما النظام الدفاعي الياباني فيبنى على ركيزتين اساسيتين هما قوات الدفاع الذاتي، ومعاهدة الدفاع والامن المتبادل التي عقدتها اليابان مع الولايات المتحدة الامريكية، والتي اصبحت سارية المفعول منذ عام ١٩٥١، وهو عام نقل السيادة لليابان من القوات الامريكية، وبموجبها تتواجد القوات الامريكية في

---

(٣٤) عبد العزيز العجيزي، الحزبية والديمقراطية في اليابان، مصدر سبق ذكره، ص٩١.
(٣٥) المصدر نفسه، ص٩٤.
(٣٦) المصدر نفسه، ص١٠١.
(٣٧) Facts and Figures of Japan, 2004, op. cit., p 43.
(٣٨) عبد العزيز العجيزي، الحزبية والديمقراطية في اليابان، مصدر سبق ذكره، ص٩١.
(٣٩) المادة ٩ من دستور اليابان الجديد الذي يتألف من ١٠٣ مواد تتوزع على ١١ فصل.

مختلف مناطق اليابان وفق قواعد عسكرية مقامة لهذا الغرض، وتتحمل الحكومة اليابانية نفقاتها بصورة كاملة، وهذه المعاهدة يجري تجديدها بين فترة واخرى[٤٠].

ج. حملة التطهير التي طالت القوى اليمينية المساندة للنظام الياباني السابق، والمعروف بنزعته العسكرية، وقد انتشرت هذه الحملة منذ بدايتها عام ١٩٤٦، ووصلت ذروتها عام ١٩٤٧، والتي كان باعثها شدة تخوف الامريكيين من جميع الزعماء السياسيين الذين تولوا مسؤوليات سياسية في عهد الحكم العسكري، وشمل التطهير كثيرا من زعماء احزاب اليمين والوسط واليسار على السواء[٤١].

المبحث الثالث
خصوصية الذات اليابانية

تنعكس هذه الخصوصية في جانبين هما الجانب السياسي والذي يتمثل بتلك الطريقة التي عملت الحكومات اليابانية المتعاقبة في اطارها مع الاجراءات الامريكية وتوظيفها لصالح اليابان، والثاني هو الجانب الاجتماعي حيث يرتبط بالنظام الاجتماعي للعائلة اليابانية والمحافظة عليه، وبالتالي سعي المؤسسات اليابانية لتحذو حذو هذه العائلة في الادارة والعمل، بتقاليدها واعرافها المتوارثة، حتى تبدو اليابان وكأنها عائلة واحدة لتعرف بالدولة-العائلة. وفي كلا الجانبين تفردت اليابان في خصوصيتها الذاتية، وتميزت عن غيرها من دول العالم الاخرى.

١. الجانب السياسي:

تنطلق اليابان، في تعاملها مع الولايات المتحدة الامريكية، من سياسة ثابتة في تحالفها مع الامريكيين طوال النصف الثاني من القرن العشرين، وتعمل حكومتها على توثيق تلك العلاقة ضمن ما تعتبره تحالفات استراتيجية تخدم مصالح اليابان العليا، وهي تقف بصلابة الى جانب المواقف الامريكية، وتحرص في الحفاظ على تحالف ثابت ودائم بينها وبين الولايات المتحدة الامريكية في مطلق الاحوال لاسباب ذات صلة مباشرة بأمن اليابان وضمان مصالحها الاقتصادية والمالية في العالم. لذلك فان اليابان لا ترغب، ولا تستطيع اشهار العداء لامريكا في اية سلوكيات تصدر عنها او مواقف تتخذها ازاء حليفتها[٤٢].

ويبدو ذلك واضحا في تلمس الاساليب التي انتهجتها اليابان في تعاملها مع الاجراءات الامريكية فيما يتعلق بالامبراطور فانه بقي في اليابان محل احترام وتقدير من قبل الحكومة والشعب الياباني، ويستمد مركزه من ارادة الشعب الذي يتمتع بالسلطة المطلقة، ويقوم بتعيين رئيس الوزراء الذي يختاره البرلمان، كما يعين رئيس قضاة المحكمة العليا الذي يختاره مجلس الوزراء ووفقا لمشورة وموافقة مجلس الوزراء يقوم الامبراطور بأداء المهام المتعلقة بالامور الدولة مثل المصادقة على القوانين والمعاهدات، ودعوة البرلمان الياباني بمجلسيه الى

---

(٤٠) بدر عبد المعطي، اليابان والبحث عن دور عالمي جديد (الفرص والقيود)، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٦، اوتوبر ٢٠٠٠، ص٢٦.

(٤١) عبد العزيز العجيزي، الحزبية والديمقراطية في اليابان، مصدر سبق ذكره، ص٩٢.

(٤٢) مسعود الظاهر، اليابان وحاجتنا الى سياسة عربية جديدة، مجلة العربي الكويتية، العدد ٥٣٧، ايلول ٢٠٠٣.

والنواب الى الانعقاد، والاعلان عن الانتخابات العامة لاعضاء مجلس النواب في البرلمان، وتقليد الاوسمة الى غير ذلك[٤٣].

والواقع ان كافة السلطات والصلاحيات التي يتمتع بها القانون على ادارة شؤون اليابان، سواء كان الامبراطور او البرلمان او قضاة المحكمة العليا او رئيس الوزراء، انما ينظمها دستور اليابان الذي يتوزع على ١٠٣ مادة، ويتركب على ثلاث قواعد اساسية هي: ان الشعب مصدر السلطات، والسلمية، واحترام حقوق الانسان.

وبغية ضمان حيوية الدستور ومسايرته للتطورات والمستجدات الانية، فانه يجري بين الحين والاخر تشكيل لجنة البحث في الدستور، وفي كلا المجلسين للبرلمان، للتأكد من ذلك، الى جانب الوقوف على المشاكل التي تواجهها وتقديم الحلو الملائمة لها وفق اطار الدستور نفسه.

اما حول الدستور الجديد الذي وضعته سلطة الاحتلال الامريكي عام ١٩٤٧، فأن اليابان لم تقدم على تعديله رغم مرور هذه الفترة الطويلة على العمل به، واحتدام الجدل في اليابان، بين الحين والاخر، حول تعديله ليتلائم مع الظروف اليابانية المستجدة وخاصة المتطلبات الدفاعية[٤٤].

وحتى عندما تطلب الامر ان تقوم اليابان بالوقوف الى جانب الولايات المتحدة الامريكي في حربها على العراق، ومشاركتها فيها، سواء عن طريق القوة العسكرية او عن طريق التمويل والمساعدات اللوجستية للقوات الامريكية، ورغم ما يفرضه الدستور الياباني من حظر عليها في التسلح او استخدام القوة العسكرية اليابانية خارج اطار الدفاع المشروع عن النفس، فأنها لم تنم بتعديله، وانما جاءت مشاركة اليابان، وهي المرة الاولى التي يجري فيها ارسال قوات عسكرية يابانية خارج اليابان منذ هزيمتها في الحرب العالمية الثانية، منسجمة مع القرار الذي اتخذه البرلمان الياباني، عقب احداث الحادي عشر من ايلول عام ٢٠٠١ في الولايات المتحدة الامريكية، والخاص بالاجراءات المتعلقة بمواجهة الارهاب، ومساندة القوات الامريكية في عمليات ضد الارهاب في افغانستان[٤٥].

وما أن تم الاعلان عن سقوط النظام العراقي السابق بتاريخ ٩ نيسان ٢٠٠٣، حتى سارعت اليابان، وبموجب قرار اتخذته الحكومة اليابانية، بالاعلان عن ارسال ٦٠٠ عسكري من قوات الدفاع الذاتي الى منطقة جنوب غرب العراق لتقديم المساعدات الضرورية لتخفيف من هول المأساة التي حلت بالشعب العراقي بسبب السياسة الخاطئة التي مارستها قيادته منذ اكثر من ثلاثة عقود، وقد اظهرت الحكومة اليابانية رغبة صادقة في مساعدة الشعب العراقي على تجاوز محنته، وتقديم كل اشكال الدعم غير المشروط له من اجل اعادة الامن والاستقرار والرخاء الى بلاد الرافدين ذات الحضارة العريقة والموغلة في القدم[٤٦].

---

(٤٣) المواد ١، ٤، ٦، ٧ من الدستور الياباني الجديد.

(٤٤) "جدل في اليابان حول تغيير الدستور ليتلائم مع المتطلبات الدفاعية"، جريدة الحياة، العدد ١٤٩٠٥ في ١٧ كانون الثاني ٢٠٠٤.

(٤٥) Facts and Figures of Japan, 2004, op. cit., p.42.

(٤٦) مسعود ظاهر، اليابان وحاجتنا الى سياسة عربية جديدة، مصدر سابق ذكره.

وحول نفقات قوات الدفاع الذاتي اليابانية، فان الحكومة اليابانية تخصص نسبة تقل عن ١% من مجمل الدخل القومي الاجمالي لكل النفقات، أما بخصوص المشكلات التي تثيرها القوات الامريكية في قواعدها المنتشرة في اليابان، ومطالبة القوى اليابانية برحيل هذه القوات بعد ان كثرت تعدياتها على المواطنات اليابانيات، فقد جرى حل هذه المشكلات منذ عام ١٩٩٧ بالاتفاق بين اليابان والولايات المتحدة الامريكية، بتجميع هذه القوات في منطقة اوكيناوا اليابانية، وتشكيل لجنة مشتركة من الجانبين مهمتها حل المشاكل الناجمة من تواجد القوات الامريكية على الاراضي اليابانية، اضافة الى اجراءات التخفيض التدريجي لحجم هذه القوات في اليابان والتي تبلغ حالياً اكثر من ٤٤ الف عسكري امريكي تتحمل الحكومة اليابانية كامل نفقاتها[٤٧].

اما عن حملة التطهير التي طالت القوى اليمنية في اليابان، فان تخوف الامريكيين واليابانيين المتعاونين، من تزعزع الاستقرار السياسي في حالة ما اذا تولى عناصر ليس لهم خبرة زمام الحكم، الى جانب تراجع اليابانيين وتغليبهم لدوافع التسامح والانفتاح، فانهم تراجعوا وعمدوا الى تعزيز الاحزاب اليمينية والمعتدلة، والى هذا يرجع السبب في انه عندما انتهى الاحتلال الامريكي عام ١٩٥١، كانت جميع الاحزاب قد عادت الى نشاطاتها[٤٨].

٢. الجانب الاجتماعي:

رغم التحولات الاجتماعية التي شهدتها اليابان في الاونة الاخيرة، والتي تعود في جانب كبير منها الى الثورة الاتصالية التي يشهدها العالم، مما يسهل من عملية انتقال القيم والافكار والسلوك الى داخل اليابان، فضلاً عن الانفتاح المتزايد من جانب اليابانيين على العالم الخارجي[٤٩]، فان السمات الاساسية للمجتمع الياباني، والتي تعكسها النماذج السلوكية في مختلف جوانب الحياة اليابانية، واستمرارها تؤكد حقيقة القوة النفسية والثبات المعنوي الذي تتعامل به الشخصية العامة اليابانية، على الرغم من المعضلات الجسيمة التي واجهتها في اعقاب الحرب العالمية الثانية، والتي امتدت تداعياتها وتعقيداتها العسيرة لاكثر من عقد من السنوات بعد انتهاء هذه الحرب. ولعل من بين ابرز هذه السمات ما يلي:

أ. الجماعية والتدرج ويعتبران سمتان رئيستان من سمات الثقافة اليابانية، ويرتبطان بالنظام الاجتماعي للعائلة اليابانية وينبعان منه، وينعكسان على النظام السياسي القائم على فكرة الدولة–العائلة، فتكون العلاقة بين الحكام والمحكومين وكأنها ذات العلاقة القائمة بين الاب والابناء، وبهذا تبدو اليابان وكأنها عائلة كبيرة تعرف بالدولة–العائلة التي يترأسها الامبراطور[٥٠].

ب. العمل الجماعي فاليابانيون يميلون بطبيعتهم للانتماء الى الجماعة والتكيف معها، سواء كانت هذه الجماعة جماعة عمل او دراسة او تسلية، ففي العمل تراهم يعملون وكأنهم

---

[٤٧] Facts and Figures of Japan, 2004, op. cit., p47.

[٤٨] عبد العزيز العجيزي، الحزبية والديمقراطية في اليابان، مصدر سابق ذكره، ص٩٢.

[٤٩] بدر عبد المعطي، اليابان والبحث عن دور عالمي جديد، الفرص والقيود، مصدر سابق ذكره، ص٢٧

[٥٠] Takeshi Lshida, Japanese society, New York Random House, 1971, p.49.

اسرة واحدة فلا رتب ولا القاب تميز بينهم سوى التقدم في السن والسبق في الالتحاق بالعمل(٥١).

ان هذه القيم والتقاليد التي يتمسك بها اليابانيون تنبع من اعتقادهم الراسخ بانتمائهم الى العائلة الكبيرة التي هي عائلة الدولة اليابانية، فكما يعمل الفرد لعائلته ويخلص لها ويكن لها الحب والمودة فان عليه في ذات الوقت ان يعمل لليابان ويضحي بمصلحته الخاصة من اجل مصحتها. لقد انعكست هذه القيم والتقاليد على علاقات العمل داخل المؤسسات اليابانية، حيث راحت هذه المؤسسات تعمل وفقاً لها، فالعاملون مرتبطون بمؤسساتهم الى ان يصلوا سن التقاعد، ومن النادر ان ينفصل او يتم فصل احد العاملين من مؤسسة مثلما يندر ان تبرأ الاب عن ابنه. وكما يلعب العمر دوراً في تحديد موقع الفرد من عائلته، فان السنة والقدم هما اللذان يحددان موقع الفرد من السلم الاداري لمؤسسة، ولهذا فمن المعتاد ان نجد المسؤولين الكبار في المؤسسات اليابانية من هم في اعمار متقدمة. ومن هنا ايضاً تسود بينهم قيم الايثار والتضحية من اجل الآخرين، اضافة الى قيم احترام الزمن وتحمل المسؤولية والمثابرة والصبر والانضباط والتقشف والاقتصاد في النفقات والابتعاد عن الاسراف والاستهلاك المظهري(٥٢).

ج. الولاء القومي فاليابانيون يعتزون بقوميتهم الى درجة انهم مستعدون للتضحية بالغالي والنفيس من اجل رفعتها وسموها. وهم يتذكرون دائماً حضارتهم الشرقية العريقة، وفضلهم في نمو وتطور الحضارة الانسانية، ولذلك فهم يعملون على اعادة بناء مجد اليابان وتراثها الحضاري بالطرق السلمية(٥٣).

د. تقديس الدولة والعمل على تنفيذ كافة مشاريعها وتحقيق طموحاتها، والاندفاع لطاعتها والاذعان لاوامرها والاخلاص لها، ذلك انها رمز وحدة المجتمع واداة المنجزات الحضارية، ومصدر العزة والشرف واساس النظام والانضباط والتقدم(٥٤).

ه. التمسك بالتعاليم الفلسفية والتراث الحضاري، فاليابانيون معروفون بطاعتهم واحترامهم لمن هم اعلى منهم مرتبة، ويتسابقون في تقديم الولاء والاخلاص للامبراطور ورب العمل والمدير والاب، والزوجة في العائلة اليابانية تطيع زوجها طاعة عمياء، وتخلص له وتعمل ما في وسعها من اجل ارضائه واسعاده. والعامل في المصنع يخدم رب العمل او المدير ويخلص له ويضحي من اجله، ويكافح في سبيل نجاح المعمل وتقدمه ورفع سمعته، الى جانب تمتع اليابانيين بالقناعة والرضا، لذلك فهم لايطالبون بالمزيد، ولا يؤمنون بحصول طفرة مفاجئة او ما يعرف بثورة التوقعات للحصول على اجور مرتفعة او تولي مناصب عالية(٥٥).

وهكذا تبدو اليابان قد حافظت على مكوناتها الاجتماعية وتفردت بخصوصيتها ودور تلك المكونات في المساهمة ببناء اليابان الحاضرة والصاعدة.

---

(٥١) عبد الغفار رشاد، التقليدية والحداثة في التجربة اليابانية، مصدر سابق ذكره، ص٧٢.
(٥٢) سعيد رشيد عبد النبي، التجربة اليابانية في التنمية، مصدر سابق ذكره، ص٩٢.
(٥٣) المصدر نفسه، ص٩٣.
(٥٤) رؤوف عباس، يابان الداخل: التطور السياسي، مجلة السياسة الدولية، العدد ٨٨، ابريل ١٩٨٧، ص ص ٨٢-٩٣.
(٥٥) احسان محمد الحسن، علم الاجتماع الصناعي، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨٦، ص ص ٢٨٥-٢٩٠.

الخاتمة

اعطت اليابان دروساً بليغة في عملية النهوض مجدداً من ويلات حرب مدمرة طالت جميع مرافق حياتها، وما نتج عنها من تواجد القوات الامريكية على اراضيها، وان جرى تنظيمه وفق الية معاهدة الدفاع والامن المتبادل بين الطرفين الياباني والامريكي المعقودة منذ عام ١٩٥١ والتي يجري تجديدها بين فترة زمنية واخرى حتى الوقت الحاضر، هذا اضافة الى افتقار اليابان الى الموارد الاولية والثروات الطبيعية وفي مقدمتها النفط الذي يشكل احد مفاصلها الموجعة.

ولعل من بين ابرز الدروس التي يمكن استخلاصها، من سياق هذا البحث، بغية تعميمها والاستفادة منها تتمثل بالاتي:

١. ضرورة الاخذ عن الاخرين في مجالات ما وصلوا اليه من الافكار والمؤسسات والتكنولوجيا بغية اختصار الزمن في تنميتها المحلية وبناءها، اضافة الى تسهيل مهمة الوقوف على جوانبها الايجابية لتعزيزها وتطويرها، وجوانبها السلبية لتجنبها وعدم الوقوع في فخاخها.
٢. اهمية انطلاق المؤسسات في البيئة المحلية ولمختلف نشاطاتها من القيم والتقاليد السائدة لدى العائلة المجتمعية المحلية.
٣. تعزيز تنمية قدرات الجماهير وتعبئة امكاناتها وتدعيم ثقافتها السياسية على قاعدة من مبادئ الاختيار للمناصب العامة طبقاً لمعيار الكفاءة والتفوق في الانجاز.
٤. نبذ العزلة والفردية والغرور، الى جانب التوجه للتعاون مع الجماعة والانضواء تحت لوائها والاخلاص لها والتفاني في خدمتها وتحقيق اهدافها.
٥. ان التقدم لا يقاس بالضرورة بتوفر الثروات الطبيعية والمواد الاولية فقط، وانما يرتبط بعقول واخلاص القيادات السياسية والادارية.
٦. الاهتمام بالتعليم والعمل على رفده بعناصر التطوير المستمر لكي يكون ملائماً وطبيعة الدور الرئيس الذي يضطلع به في دفع عملية النهوض وتحقيق التنمية الشاملة.
٧. واخيراً بقي ان نستذكر ما قامت به اليابان من تأسيس علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الوقت الحاضر من اظهار التعاون الواضح من قبل الحكومات اليابانية المتعاقبة بدءاً من حكومة "يوشيدا شيجرو" التي تشكلت مع بداية فترة الاحتلال الامريكي لليابان، وانتهاءاً بحكومة "جونيشيرو كويزومي" الحالية..